



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

اتمام النعمة

بتصحیح حدیث

علی باب دارالحکمة

سید حسن حسینی

آل مجدد شیرازی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اتمام النعمة بتصحيح حديث «علي باب دار الحكمة»

كاتب:

حسن حسيني آل مجدد شيرازي

نشرت في الطباعة:

نشرية تراثنا

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٦	اتمام النعمة بتصحيح حديث «على باب دار الحكمة»
٦	اشارة
٦	المقدمة
٦	حديث على من طريق الصنابحى
١٠	حديث على من طريق عبيد الله بن أبى رافع المدنى
١١	حديث على من طريق الشعبى
١٢	باورقى
١٥	تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

اتمام النعمة بتصحيح حديث «على باب دار الحكمة»

إشارة

عنوان: اتمام النعمة بتصحيح حديث «على باب دار الحكمة»

پدید آورنده: سید حسن حسینی آل مجدد شیرازی

نشریه: تراثنا

شماره نشریه: ۵۲

سال: ۱۴۱۸

ماه: ۱۰، ۱۱، ۱۲

تعداد صفحه: ۶۶-۱۰۴

زبان: عربی

موضوع: علوم حدیث - احادیث - حدیث «على باب دار الحكمة» - بررسی سندی و مفهومی

المقدمة

الحمد لله وليّ الفضل والنعمة، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد نبيّ الرحمة، وعلى آله الطيبين الطاهرين أهل العصمة، لاسيما ابن عمه عليّ باب دار الحكمة، وعلى أعدائهم الناصيين من الله النكال والنعمة. أمّا بعد: فهذا جزءٌ سمّيته «إتمام النعمة بتصحيح حديث: عليّ باب دار الحكمة» جمعت فيه طرق هذا الحديث وقررت صحته، وزيفت دعوى من زعم وضعه أو نكارتة - كما اتفق لبعض المقصّرين والقاصرين، من الغابرين والمعاصرين - والله نسأل أن يهدينا للحقّ ويرزقنا اتّباعه، وأن ينفع به أنصاره وأشياعه، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه، لا ملجأ ولا منجىّ منه إلاّ إليه. اعلم - رحمك الله - أنّ هذا الحديث رواه أمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وابن عبّاس، وجابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما. [صفحة ۲]

حديث على من طريق الصنابحي

فأمّا حديث عليّ عليه السلام فقد ورد عنه من طريق الصنابحيّ، وعبيد الله ابن أبي رافع، والشعبيّ. ١ - فأمّا طريق الصنابحيّ، فقد أخرجه الترمذيّ في سننه [١] وابن جرير في تهذيب الآثار [٢] عن إسماعيل بن موسى، قال: حدّثنا محمد بن عمر الروميّ، حدّثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحيّ، عن عليّ عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنا دار الحكمة وعليّ بابها. قال ابن جرير: هذا خبر صحيح سنده. قلت: والحقّ كما قال، فإنّ هذا الحديث بمفرده على شرط الصحيح، ورجاله كلّهم ثقات. - أمّا إسماعيل بن موسى الفزاريّ، فقد روى عنه البخاريّ في خلق أفعال العباد وأبو داود والترمذيّ وابن ماجه وجماعة. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: صدوق. وقال مطين: كان صدوقاً. [صفحة ٣] وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو داود: صدوق في الحديث، وكان يتشيع. وقال ابن عدّي: إنّما أنكروا عليه الغلوّ في التشيع [٣]. على أنّه لم ينفرد بهذا الحديث عن ابن الروميّ بل تابعه عليه أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصريّ. وقد أخرج متابعتة هذه ابن بطّة في الإبانة [٤]، قال: حدّثنا أبو عليّ محمد بن أحمد الصوّاف، حدّثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصريّ، حدّثنا محمد بن عمر الروميّ، حدّثنا شريك به. وأخرجها العاصميّ أيضاً في زين الفتى [٥]، قال: أخبرنا محمد بن أبي زكريّا، قال: أخبرنا أبو إبراهيم

إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن أحمد الواعظ - قراءة عليه بنيسابور - قال: أخبرنا أبو بكر هلال بن محمد بالبصرة، قال: حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصرى، قال: حدثنا محمد بن عمر بن عبد الله، قال: حدثنا شريك، عن سلمة، عن الصناحي، عن علي عليه السلام - وذكر الحديث - وأخرجها الأنماطى فى تاريخ الصحابة [٦]، قال: حدثنا أبو بكر بن خلاد وفاروق الخطابى، قال: أخبرنا أبو مسلم الكجى عن محمد بن عمر الرومى به. [صفحة ٤] وقال الحافظ صلاح الدين العلائى: تابعه - يعنى الفزارى - أبو مسلم الكجى وغيره على روايته عن محمد بن عمر الرومى [٧]. وأمّا محمد بن عمر بن عبد الله الرومى، فقد روى عنه البخارى فى غير الجامع، وذكره ابن حبان فى الثقات [٨]. قلت: يعنى حديث الباب، وإنما أنكره - كما أنكره البخارى - جرياً على قاعدة النواصب فى إنكار فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وسيأتى الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى. ثم إن تصحيح ابن جرير لهذا الحديث دال على توثيقه لابن الرومى - كما لا يخفى - فقول أبى زرعة فيه: شيخ فيه لين، وقول أبى داود: محمد بن الرومى ضعيف [٩]، وقول ابن حبان - على ما حكاه عنه ابن الجوزى [١٠] - كان يأتى عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال؛ ليس بشيء. لأن ابن حبان قد ذكره فى الثقات كما مرّ، مضافاً إلى أنه من المعتنئين المتشددين فى الجرح، كما بيّننا ذلك فى الإبادة [١١]، وغاية [صفحة ٥] ما يمكن للخصم أن يدّعيه أنه لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأما إذا توبع، فإن حديثه يكون ثابتاً محفوظاً، وسيأتى إن شاء الله بيان من تابعه على هذا الحديث. وأمّا قول أبى زرعة؛ فتلين مبهم، ولا ينزل حديثه عن درجة الصحيح، وتضعيف أبى داود إياه جرح غير مفسر، فثرد عليه ولا كرامة. بل قد دلّ قول الذهبى فى ميزان الاعتدال [١٢] - بعد إirاده الحديث من طريقه - ما أدري من وضحّه؟ على عدم اعتداده بتضعيف أبى داود له - مع ذكره آنفاً - إذ لو كان فى ابن الرومى أدنى غمز لما تقاعد عن إصاق الحديث به. ثم يقال للذهبي: أليس من خبت السريرة وعمى البصيرة الطعن فى هذا الحديث، وأنت تدعن لجوده سنده ونقاوته؟! بل ما لك تحتار فلا تدرى من وضعه، لا دريت ولا اتكّلت، وما أحق أن يُنشد فيك قول أبى الطيب: سميت بالذهبي اليوم تسميةً ++ مشتقة من ذهاب العقل لا الذهب ولعمرك الله إن أحداً لم يضع هذا الحديث، بل قد نطق به الصادق المصدق صلى الله عليه وآله وسلم (وما ينطق عن الهوى - إن هو إلا وحى يوحى) [١٣] بيد أن معشر الناصبة - قبحهم الله وأخزاهم - لا يطيقون صبراً على سماع هذه المنقبة الشريفة وأضرابها، فيقدمون على ردّها دفعا بالصدر (ومن أضلّ ممن اتبع هواه بغير هدى من الله إن الله لا يهدى القوم [صفحة ٦] الظالمين) [١٤]. هذا، ومن الفضول اعتراض بعضهم [١٥] على قول أبى حاتم فى ابن الرومى: (صدوق)، بقوله: لعله حكم عليه بما ظهر له من حاله ولم يتبين ضعفه بما وقع له من مروياته. فيقال له: يا هذا! إن أبى حاتم من أئمة الجرح والتعديل، وبينك وبينه من البون ألف ألف ميل، فكيف تبين لك ما لم يتبين له؟! وهو الذى يقول الذهبى فى شأن توثيقاته: إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث [١٦]. هذا كله مضافاً إلى عدم تفرد ابن الرومى بحديث الباب، بل قد تابعه عليه محمد بن عبد الله الرقاشى، وهو ثقة ثبت احتج به الشيخان والنسائى وابن ماجه، وقد أخرج متابعته عبد الله بن أحمد بن حنبل فى زياداته على كتاب الفضائل لأبيه، قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله الكجى، عن محمد بن عبد الله الرقاشى، قال: حدثنا شريك بن عبد الله، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصناحي عن علي عليه السلام، مرفوعاً: أنا دار الحكمة وعلي بابها [١٧]. وهذا إسناد متصل لا مطعن فيه لأحد ولا مغمز؛ لصحته وثقة نقلته. وتابعه أيضاً محمد بن محمد بن سليمان الباغندى، وكان ثقة [صفحة ٧] صدوقاً، أخرج متابعته ابن المغازلى فى المناقب [١٨]، قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن عثمان بن الفرّج، قال: أخبرنا محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى الحافظ - إجازة - حدثنا الباغندى محمد بن محمد بن سليمان، حدثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد، عن الصناحي، عن علي عليه السلام، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، قال: أنا دار الحكمة وعلي بابها، فمن أراد الحكمة فليأتها. قلت: فقول الترمذى فى العلل الكبير [١٩]: إن هذا الحديث لم يُرو عن أحدٍ من الثقات من أصحاب شريك؛ ناش عن قيصر فى الباع، وقصور فى الأطلاع. وكذا دعوى المعلّمى، حيث زعم أن هذا الخبر غير ثابت عن شريك [٢٠]، وأن قول الترمذى فى سننه [٢١]: روى بعضهم هذا الحديث عن شريك.. إلى آخره، لا ينفى تفرد ابن الرومى - خلافاً لما ظنّه العلائى - لأن

كلمة (بعضهم) تصدق بمن لا يعتد بمتابعته، إذ قد عرفت أن الحديث ثابت عن شريك بلا نزاع، وأن (بعضهم) ممن يعتد بمتابعته، بل ممن يحتج به بانفراده على رغم أنف المعلمي ومن تبعه. وممن تابع ابن الرومي أيضاً على حديثه هذا عن شريك: عبد الحميد [صفحة ٨] ابن بحر البصري، وقد أخرج متابعته أبو نعيم في الحلية [٢٢]، قال: حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجاني، حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا عبد الحميد بن بحر، حدثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن عليّ عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنا دار الحكمة وعليّ بابها. قال الحافظ الكنجي - بعد إخراج الحديث من هذا الطريق - هذا حديث حسن عال [٢٣] وقد تبين بهذا بطلان دعوى بعض المتكلمين للحديث انحصار روايته شريك برواية محمد بن عمر الرومي وعبد الحميد بن بحر البصري عنه [٢٤]، إذ قد عرفت أن الرقاشي والباغندي أيضاً قد روايا هذا الحديث عنه. وأما شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، فقد وثقه ابن معين وأبو داود وإبراهيم الحربي، وقال العجلي: كوفي ثقة، وكان حسن الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: شريك صدوق ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً، كثير الحديث [٢٥]. وقال الحافظ العلاءي [٢٦]: شريك احتج به مسلم وعلق له البخاري، ووثقه يحيى بن معين والعجلي، وزاد: حسن الحديث، وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحداً قط أروع في علمه من شريك، قال العلاءي: فعلى هذا يكون تفرد حسناً. انتهى. [صفحة ٩] وقد تشبّت بعض الأعمار [٢٧] للطعن في حديث شريك هذا بأمور: الأول: اختلاط شريك وسوء حفظه. وجوابه: أن ذلك إنما عرض له في آخر أمره، فسماع المتقدمين منه ليس فيه تخليط كما قال ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: من سمع منه قديماً فحديثه صحيح [٢٨] انتهى. ولا نعلم أحداً ادّعى أن ابن الرومي سمع من شريك بعد اختلاطه، فالأصل عدمه، والله أعلم. على أن الغالب على حديث شريك الصحة والاستواء - كما قال ابن عدى [٢٩] - والاختلاط إنما وقع في بعض حديثه، بل لو كان قد انفرد بحديث الباب لما كان ذلك بضارناً شيئاً، إذ ليس انفرد الراوي وشذوذه - إذا كان ثقةً - من أسباب ضعفه ولا ضعف ما يرويه - كما تقرّر في محله - بل قد قرّر الحافظ العلاءي أن تفرد شريك، حسنٌ - كما مرّ آنفاً - قلت: وربما صحّ الترمذي حديثه أو حسنه إذا انفرد، فكيف إذا توبع في حديثه عن سلمة بن كهيل، وقد تابعه على هذا الحديث يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي [٣٠]. [صفحة ١٠] فإن قيل: إن يحيى بن سلمة بن كهيل ضعيف. قلنا: هو من رجال الترمذي، وتضعيفه في الحديث لا يضره، لأنه إن ثبت ذلك في حقه كان ضعفه محتملاً، غير موجب لترك حديثه، فيجوز إيراد حديثه في المتابعات، على أن ذلك معارض بتوثيقه، فقد ذكره ابن حبان في الثقات [٣١] وقوّاه الحاكم - كما في الميزان [٣٢]. وقال في المستدرک: هؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبتت عندي حديثهم، لأنّي لا أستحلّ الجرح إلاّ مبيّناً، ولا أجيزه تقليداً. قال: والذي أختره لطالب العلم أن يكتب حديث هؤلاء أصلاً. انتهى [٣٣]. فالذي يظهر من كلام الحاكم أنه لم يعول على ما قيل في يحيى بن سلمة، فيكون حديثه ثابتاً عنده، بل قد صحّ حديثه في المستدرک [٣٤]، وقال: ترك حديث يحيى بن سلمة، عن أبيه من المحاللات التي يردها العقل، فإنه لا خلاف أنه من أهل الصنعة، فلا ينكر لأبيه أن يخصه بأحاديث يتفرد بها عنه. انتهى. [صفحة ١١] وقد صحّ حديثه الذهبي أيضاً في تلخيص المستدرک [٣٥]، وقال: ترك حديث يحيى بن سلمة من المحاللات التي يردها العقل. انتهى. قلت: وفي هذا الكلام شهادة بثقته وصحة حديثه إذا انفرد عن أبيه، فكيف إذا توبع على حديثه من طريق صحيح - كما هنا؟! فنتبه. وقد بان لك - بما ذكرنا - ما في قول الترمذي في العلل الكبير [٣٦]: لا نعرف هذا من حديث سلمة بن كهيل من غير حديث شريك؛ من الغفلة والذهول. هذا، مضافاً إلى ما قرّره في علم الحديث من تصحيح حديث الراوي - الذي ليس له متابعون - بالشواهد المعنوية، وجرّوا على ذلك في تصحيح أحاديث في الصحيحين والموطأ ومسنّد أحمد وغيرها، وقد صحّح ابن عبد البرّ وابن سيّد الناس حديث عبد الكريم بن أبي المخارق المجمع على ضعفه لوجود الشواهد المعنوية لحديثه. وكذلك حديث الباب، فإنّ له شواهد كثيرة يجزم الواقف عليها بصحتها، ودونك حديث ابن مسعود قال: كنت عند النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فسيّئ ل عن عليّ عليه السلام، فقال: قُسمت الحكمة عشرة أجزاء فأعطى عليّ تسعة أجزاء، والناس جزءاً واحداً. رواه أبو نعيم في الحلية [٣٧]. الثاني: تدليس شريك. [صفحة ١٢] والطعن في سند الحديث من هذا الوجه جهد العاجز، فلو اعتُبر هذا وأخذ

به لوجب طرح حديث الأعمش وسفيان الثوري وهشيم وغيرهم من أئمة أهل الحديث وحفاظه، بل قد قال شعبة: ما رأيت أحداً من أصحاب الحديث إلا يدلس، إلا ابن عون وعمرو بن مرة [٣٨]. الثالث: تشيع شريك. وجواب هذه الشبهة: أنها تهمة لا يعمل بها النقاد من أهل الحديث، وإنما هي نفثة مصدورٍ ناصبي ضاق ذرعاً بما ورد في علي عليه السلام، فلم يجد طريقاً لردّها إلا بهذه الخرافة - كما قال شيخنا أبو اليسر جمال الدين عبد العزيز بن الصديق فسح الله تعالى في عمره - علي أن هذه النسبة لم تثبت في حق شريك، بل قال معاوية بن صالح: سألت أحمد بن حنبل عنه؟ فقال: كان عاقلاً صدوقاً محدثاً شديداً على أهل الريب والبدع. وقال الساجي: كان ينسب إلى التشيع المفرط، وقد حُكي عنه خلاف ذلك. وقال يحيى بن معين: قال شريك: ليس يقدم علياً على أبي بكرٍ وعمر أحدٌ فيه خير [٣٩]. وأين هذا من التشيع، فضلاً عن الغلو والإفراط؟! وللنواصب في هذا الباب قاعدة بائدة وشبهة فاسدة، وهي ردّ رواية المبتدعة - بزعمهم - إذا رويها ما يؤيد مذهبهم، وقد بينّا زيفها في الإبادة [٤٠]. [صفحة ١٣] فمن شاء فليقف عليها، والله المستعان. - وأما سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي الكوفي، فمتفق على توثيقه، وقد أخرج له الجماعة. وأما سويد بن عفلة الجعفي الكوفي، فقد احتج به السنّة، وقال ابن معين والعجلي: ثقة [٤١]. - وأما عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي، فهو ثقة من كبار التابعين احتج به الجماعة، ووثقه ابن سعد والعجلي وذكره ابن حبان في الثقات. وقد ثبت بما حققنا أن هذا الحديث بمفرده على شرط الصحيح كما حكم به ابن جرير، فإنّ رجاله كلّهم موثقون - كما عرفت - بل لو فرض ضعفه أيضاً، فإنّه غير قادح لما تقرّر عند أهل هذا الشأن: من أن الضعيف إذا تعددت طرقه وكثرت شواهد مع تباين مخرجها غلب الظنّ بصدق خبر المجموع وإن كان ذلك لا يحصل بخبر كلّ واحدٍ على انفراده. هذا، ولكنّ الترمذي قال - عقب إخراجه حديث الباب - هذا حديث غريب منكر، وروي بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن أحدٍ من الثقات غير شريك، وفي الباب عن ابن عباس (٢) سنن الترمذي: كتاب المناقب - باب مناقب علي عليه السلام ٥ / ٦٣٧ - ٦٣٨ ح ٣٧٢٣. انتهى. قلت: هذا هو الذي وقفنا عليه من عبارة الترمذي في نسخ سننه المتداوله، [صفحة ١٤] ولكن في كون جميع ذلك من كلامه نظر. أمّا قوله: «غريب» فالظاهر - والله أعلم - أنه من كلامه، إذ قد حكاه عنه جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالمحبّ الطبري في الرياض النضرة، والبغوي في مصابيح السنّة، والعلاني في النقد الصحيح، والخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح، وابن الأثير الجزري في أسنى المطالب، وابن كثير في النهاية، والمناوي في فيض القدير، وآخرون غيرهم [٤٢]. . لكنك خبير بأنّ الغريب يجامع الصحيح، كما هو الحال في أكثر الأحاديث الصحيحة. وأما قوله: «منكر» فقد مرّ عن أبي حاتم أنّه رمى حديث الباب بالنكارة، وقال أبو عيسى في العلل الكبير [٤٣]: سألت محمداً - يعني البخاري - عنه فلم يعرفه، وأنكر هذا الحديث. قلت: ما أنكر البخاري ولا غيره هذا الحديث إلا بناءً على أصلهم الفاسد الذي أسسوه في إبطال كلّ ما ورد في فضل أمير المؤمنين علي عليه السلام، أو أكثره، بالحكم على من روى شيئاً منه بالتشيع والضعف والنكارة، أو رده بما يعارضه ويناقضه من الأحاديث الموضوعه، كما فعل الجوزجاني وغيره من ألدّاء النواصب - قبحهم الله وأخزاهم - [صفحة ١٥] وقال الحافظ أبو سعيد العلاني في النقد الصحيح [٤٤]: ليس هذا الحديث من الألفاظ المنكرة التي تأبأها العقول، بل هو مثال قوله صلى الله عليه وآله وسلم: أرأف أمّتي بأمتي أبو بكر، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل. وقد حسّنه الترمذي وصحّحه غيره. وقال الحافظ الكنجي في الكفاية [٤٥] - عقب هذا الحديث - قد فسّرت الحكمة بالسنّة، لقوله عزّ وجلّ (وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة) [٤٦] يدلّ على ذلك صحّة هذا التأويل، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن الله تعالى أنزل عليّ الكتاب ومثله معه، أراد بالكتاب القرآن، ومثله معه ما علّمه الله تعالى من الحكمة، وبين له من الأمر والنهي والحلال والحرام. فالحكمة هي السنّة، ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم: أنا دار الحكمة وعليّ بابها. انتهى. وقال المناوي في فيض القدير [٤٧] في شرح حديث الترمذي: أي عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو الباب الذي يُدخل منه إلى الحكمة، فناهيك بهذه المرتبة ما أسناها، وهذه المنقبة ما أعلاها. انتهى. هذا، والذي يشهد لعدم كون هذه اللفظة من كلام أبي عيسى الترمذي وإنّما هي من زيادات بعض محرّفي الكلم عن مواضعه أنّ البغوي أورد هذا الحديث في كتابه مصابيح السنّة، وقد قال في أوّله: وما كان فيها من ضعيف أو غريب

أشرت إليه، وأعرضت عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعاً [٤٨]. [صفحة ١٦] انتهى. فَعُلِمَ من هذا أن لفظة «منكر» زيادة منكراً ليست من كلام الترمذى، وإلا لَمَا كان هذا الحديث من شرط كتاب البغوى، بل حكى فيه عن أبى عيسى أنه قال: غريب، وزاد عليه هو قوله: إن إسناده مضطرب. ويشهد لِمَا ذكرنا أيضاً أن الفيروزآبادى حكى عن الترمذى أنه قد حَسَنَ هذا الحديث [٤٩]. وحكى المحبّ الطبري في ذخائر العقبى [٥٠] عن الترمذى أنه قال: حديث حسن، وفي الرياض النضرة [٥١]: حسن غريب. ثم إنك لو تأملت إسناده حديث الباب لوجدته على شرط الحسن عند الترمذى، فيترجّح بذلك أن صاحب الجامع الصحيح قد حكم بحسنه. قال في العلل الصغير [٥٢]: كل حديث يُروى، لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن. انتهى. فإن قال قائل: إن الترمذى لا يُتمد على تصحيحه وتحسينه. قيل له: هذا فيما إذا تفرّد بالتصحيح أو التحسين، أما إذا وافقه في ذلك غيره [صفحة ١٧] من أئمة الحديث فلا [٥٣]. وستعرف إن شاء الله تعالى أن من الأئمة من حكم بصحة هذا الحديث ومنهم من حسّنه، والله أعلم. وأما قول الترمذى: «روى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي». فقد أجاب عنه الحافظ صلاح الدين العلائى في النقد الصحيح [٥٤]: بأنّ سويد بن غفلة تابعى مخضرم، وروى عن أبى بكر وعمر وعثمان وعليّ وسمع منهم، فيكون ذكر الصنابحي فيه من باب المزيد فى متصل الأسانيد. انتهى. ثم إن هذا التعليق من الترمذى لا يعارض حديثه المتصل الإسناد الذى أورده فى أول الباب، لِمَا عُلِمَ بأنّ من عاداته - غالباً - من تعقيب الأحاديث الصحيحة والحسنة بالأحاديث التى وقع فيها وقف أو إرسال، والأسانيد المعلقة لا محل لها عند أهل الحديث. بل قد قرروا أن الحديث إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً وبعضهم مرسلًا، أو بعضهم موقوفًا وبعضهم مرفوعًا، أو وصله هو أو رفعه فى وقت، وأرسله أو وقفه فى وقت فالصحيح أن الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أكثر وأحفظ، لأنّه زيادة ثقة وهى مقبولة، وهى طريقة الأصوليين والفقهاء والبخارى ومسلم ومحققى المحدثين، وصححه الخطيب البغدادي - كما قال النووى - [٥٥]. [صفحة ١٨] ومن هنا ظهر بطلان تعلق بعضهم [٥٦] بإعلال الدارقطنى لحديث الباب حيث تكلم عليه فى العلل؛ فقال: هو حديث يرويه سلمة بن كهيل، واختلف عنه فرواه شريك عن سلمة، عن الصنابحي، عن عليّ عليه السلام، واختلف عن شريك فقيل: عنه، عن سلمة، عن رجل، عن الصنابحي، ورواه يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي ولم يسنده، قال: والحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي [٥٧]. انتهى. فإنه لا مانع - من حيث الطبقة - أن يروى سلمة بن كهيل عن الصنابحي، فإن ثبت عدم سماعه منه - كما زعم الدارقطنى - فإنّ المحذوف من سلسلة الإسناد هو سويد بن غفلة، كما أنّه هو الذى ورد مبهمًا فى الطريق الآخر الذى ساقه الدارقطنى - كما عُلِمَ من الأسانيد المتقدمة - فلا يُعدّ ذلك اضطراباً فى السند للعلم بالواسطة المحذوفة. وقد تحصيل من ذلك أن الحديث متصل الإسناد، وأن ما وقع فيه من الانقطاع والاضطراب الحادث فإنما هو من وهم بعض الرواة، وأن حكم الدارقطنى باضطراب الحديث وعدم ثبوته عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مبنى على مذهبه من أنّه إذا تعارض فى رواية الحديث وقف ورفع، أو إرسال واتصال حكم بالوقف والإرسال، وهذه قاعدة ضعيفة ممنوعة عند المحققين [٥٨]، وقد عرفت مذهبهم الصحيح فى ذلك. [صفحة ١٩] ولعلّ فى قول الترمذى: «وفى الباب عن ابن عباس»، إشارة إلى أن الحديث وإن كان فى سنده مقال - عند بعضهم - إلا أن وروده من طريق آخر عن ابن عباس يجبر ذلك، فتأمل. وبالجملة، فلم يأت أبو الفرج ابن الجوزى ولا غيره ممن ردّ هذا الحديث وأبطله بعلّة قادحة فى حديث شريك سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر - كما قال الحافظ أبو سعيد صلاح الدين العلائى [٥٩]. هذا كلّ فى ما يتعلّق بحديث أمير المؤمنين عليه السلام من طريق الصنابحيّ.

حديث على من طريق عبيد الله بن أبى رافع المدنى

٢ - وأما حديثه عليه السلام من طريق كاتبه عبيد الله بن أبى رافع المدنى مولى النبى صلى الله عليه وآله وسلم، فقد أخرجه الإمام الشريف محمّد بن على الحسنى فى كتاب من روى عن زيد بن على الشهيد من التابعين [٦٠] عن الحسن بن زيد، عن زيد بن الحسن

السيوطي، عن زيد بن عليّ الشهيد، عن عليّ بن الحسين، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن عليّ عليه السلام. والحسن بن عليّ هذا أثبت عليه الذهبي في سير أعلام النبلاء [٦١]، وحكى عن شيوخه أنه قال: ثقة صدوق. والحسن بن زيد من رجال النسائي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات [٦٢] ووثقه العجليّ وابن سعد [٦٣]. [صفحة ٢٠] وأبو زيد بن الحسن ذكره ابن حبان في الثقات [٦٤] وكان من سادات بني هاشم، وقال ابن حجر في التقریب: ثقة جليل [٦٥]. وزيد بن عليّ الشهيد أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي في مسند عليّ عليه السلام وابن ماجه، وذكره ابن حبان في الثقات [٦٦]. وعليّ بن الحسين زين العابدين عليه السلام احتج به الجماعة، واتفق الأئمة على توثيقه. وعبيدالله بن أبي رافع أخرج له السنّة، وقال أبو حاتم والخطيب: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات [٦٧]. وقال ابن تيمية في الفرقان [٦٨]: إنه من الصادقين كالحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وعبيدة السلماني.

حديث علي من طريق الشعبي

٣- وأما حديث الشعبي عن عليّ عليه السلام، فقد أخرجه أبو بكر بن مردويه في المناقب من حديث الحسن بن محمد، عن جرير، عن محمد بن قيس، عن الشعبي، عن عليّ عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنا دار الحكمة وعليّ بابها [٦٩]. قال ابن الجوزي [٧٠]: محمد بن قيس مجهول. [صفحة ٢١] قلت: هذا جهل من ابن الجوزي وظلمة فوق ظلماته، فإن محمد بن قيس هذا، هو الأسديّ الوالبيّ الذي روى عن سلمة بن كهيل وعامر الشعبي وجماعة، روى له البخاريّ في الأدب المفرد ومسلم وأبو داود والنسائي. قال أحمد بن حنبل: كان وكيع إذا حدثنا عن محمد بن قيس الأسديّ قال: وكان من الثقات. وقال عبد الله بن أحمد: سئل أبي عن محمد بن قيس الأسدي، فقال: ثقة لا يشكّ فيه. وقال ابن معين وابن المديني وأبو داود والنسائي وابن سعد ويعقوب ابن سفيان: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات [٧١]. انتهى. بل لو كان ابن قيس مجهولاً-- كما زعم ابن الجوزي-- لما ساغ له إيراد حديثه في الموضوعات، لأن جهالة حال الراوي لا تقتضي وضع حديثه، ولكن أبا الفرج حاطب ليل لا يميز بين الغث والسمين، ولا يدري ما يخرج من رأسه [٧٢]، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم. فلم يبق في سند هذا الحديث مطعن ولا مغمض سوى دعوى الإرسال، فإن الشعبي لم يسمع علياً عليه السلام - كما قيل [٧٣]. وتحقيق الحق في المقام يستدعي الكلام على ذلك بما يحتمله هذا الجزء. [صفحة ٢٢] فنقول - وبالله تعالى التوفيق - إن رواية الشعبي عن عليّ عليه السلام ثابتة عند القوم بلا ريب، كما في حديث رجم شراحة الهمدانيّة الذي أخرجه البخاريّ في صحيحه [٧٤]، وقد جزموا باتصاله لثبوت اللقاء، وكونه على عهد عليّ عليه السلام قد ناهز العشرين سنة، فجاز أن يكون قد سمع حديث الباب أيضاً من عليّ عليه السلام فيحمل على الاتصال، ويبطل قول الدارقطني: إنه لم يسمع من عليّ عليه السلام غير الحديث المذكور [٧٥]. ومثلاً يعكّر على دعوى الدارقطني، أن الشعبي روى عن خلائق من الصحابة - كما يُعلم ذلك من ترجمته في تهذيب الكمال - بل قد حكى عنه أنه قال: أدركت خمسمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون: عليّ وطلحة والزبير في الجنة [٧٦]. فيبعد حينئذ أن لا يكون قد سمع من عليّ عليه السلام سوى حديثه في الرجم، مع ثبوت لقائه وسماعه، وكونه في سنّ التحمل، فتأمل. ولو تنزلنا، فإن المرسل إذا أسند من وجه آخر دلّ ذلك على صحته - كما هو مختار الشافعيّ [٧٧] - وقد عرفت أن هذا الحديث مخرّج من وجه آخر بإسناد متصل صحيح. بل إن حديث الشعبي لو لم يُسند من وجه آخر، لكان صحيحاً [صفحة ٢٣] مقبولاً أيضاً، فإنّ منهم من قبل مراسيل التابعين على اختلاف طبقاتهم، وهذا هو الذي يقول به مالك وجمهور أصحابه وأحمد وكلّ من يقبل المرسل من أهل الحديث [٧٨]. ومنهم: من خصّ القبول بمراسيل كبار التابعين دون صغارهم الذين تقلّ روايتهم عن الصحابة - كما حكاه ابن عبد البرّ [٧٩]. ومنهم: من فرّق بين من عرف من عاداته أنه لا يروي إلا عن ثقة فيقبل مرسله، وبين من عرف أنه يرسل عن كلّ أحد سواء كان ثقة أو ضعيفاً فلا يقبل مرسله، وهذا اختيار جماعة كثيرين من أئمة الجرح والتعديل كيحيى بن سعيد القطان وعليّ بن المديني وغيرهما [٨٠]، واختاره العلائيّ في جامع التحصيل [٨١]. قلت: فعلى كلّ واحد من هذه الأقوال يتعيّن الأخذ بمراسيل الشعبي، بل إن مراسيله قد اتّصفت - عند العلماء - بالصحة، وامتازت

بالقبول مطلقاً. قال العجلي: مرسل الشعبى صحيح، لا يرسل إلا صحيحاً [٨٢]. وأخرج الشيخ الإمام أبو جعفر الطوسى رحمه الله حديث الباب فى [صفحة ٢٤] أماليه [٨٣] من طريق أبى عبد الله الحسين بن علىّ عليهما السلام، عن أبيه عليه السلام؛ قال أبو جعفر رحمه الله: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائرى، قال: أخبرنا محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى، قال: أخبرنى أبى، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم اللبثى، قال: حدّثنا أحمد بن محمد الهمدانى، قال: حدّثنا يعقوب بن يوسف بن زياد، حدّثنا أحمد بن حمّاد، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد، عن أبى جعفر الباقر عليه السلام، عن على بن الحسين عليه السلام، عن الحسين بن علىّ عليه السلام، عن على بن الحسين عليه وآله وسلم: أنا مدينة الحكمة وأنت يا علىّ بابها.. الحديث. وقد تبين ممّا ذكرنا أنّ حديث أمير المؤمنين علىّ عليه السلام ثابت بلا ريب ولا شبهة، فالمنازع فى ذلك مكابر متعنّت، لا ينبغي الإصغاء إلى هذيانه، ولا إلقاء السمع إلى زخرف قوله وبيانه. وإذا لم تر الهلال فسلمّ ++ لأناس رأوه بالأبصار

باورفى

- [١] سنن الترمذى ٥ / ٦٣٧ ح ٣٧٢٣ كتاب المناقب، باب مناقب علىّ عليه السلام.
- [٢] تهذيب الآثار ٤ / ١٠٤.
- [٣] تهذيب التهذيب ١ / ٢١٢ - ٢١٣.
- [٤] نفحات الأزهار ١٠ / ٣٢٧.
- [٥] نفحات الأزهار ١٠ / ٣٣٠.
- [٦] نفحات الأزهار ١٠ / ٣٥١.
- [٧] النقد الصحيح لما اعتُرض عليه من أحاديث المصابيح: ٨٥.
- [٨] الثقات ٩ / ٧١.
- [٩] تهذيب التهذيب ١ / ٢٣١.
- [١٠] الموضوعات ١ / ٣٥٣.
- [١١] الإبادة لحكم الوضع على حديث: «ذكر علىّ عليه السلام عبادة»، مقال منشور فى نشره «تراثنا»، العدد ٤٩ / محرّم ١٤١٨ هـ ص ٧٦ - ١٢٠.
- [١٢] ميزان الاعتدال ٣ / ٦٦٨.
- [١٣] سورة النجم ٥٣: ٣ و ٤.
- [١٤] سورة القصص ٢٨: ٥٠.
- [١٥] النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح: ١٠٤.
- [١٦] سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٤٧.
- [١٧] كما فى صحيفة ٥٢ من «دفع الارتباب»، وفى نسخة من الفضائل: ١٣٨ ح ٢٠٣ عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحى، وستعرف فى الأصل إن شاء الله تعالى أنّ الاتّصال هو الصواب، والله أعلم.
- [١٨] مناقب علىّ بن أبى طالب عليه السلام: ٨٧.
- [١٩] العلل الكبير ٢ / ٩٤٢، وقد ورد هذا المضمون فى بعض نسخ «الجامع الصحيح» للترمذى بلفظ: ولا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك.

- [٢٠] انظر: هامش «الفوائد المجموعة»: ٣٥٠ - ٣٥١.
- [٢١] سنن الترمذى ٥ / ٦٣٧ - ٦٣٨ ح ٣٧٢٣.
- [٢٢] حلية الأولياء ١ / ٦٤، الموضوعات: ٣٤٩ - ٣٥٠.
- [٢٣] كفاية الطالب: ١١٩.
- [٢٤] انظر: هامش «مختصر استدراك الذهبى على مستدرک الحاكم» ٣ / ١٣٨٥.
- [٢٥] تهذيب التهذيب ٢ / ٤٩٦ - ٤٩٧.
- [٢٦] النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصايح: ٨٨.
- [٢٧] النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصايح: ١٠٤ - ١٠٥.
- [٢٨] تهذيب التهذيب ٢ / ٤٩٧.
- [٢٩] تهذيب التهذيب ٢ / ٤٩٦.
- [٣٠] العلل - للدارقطنى - ٣ / ٢٤٧.
- [٣١] الثقات ٧ / ٥٩٥.
- [٣٢] ميزان الاعتدال فى نقد الرجال ٤ / ٣٨٢ رقم ٩٥٢٧.
- [٣٣] الإفادة بطرق حديث: «النظر إلى على عليه السلام عبادة»، للسيد عبد العزيز بن الصديق الغمارى المغربى، نقلًا عن «مستدرک» الحاكم.
- [٣٤] المستدرک على الصحيحين ٤ / ٦٠٧.
- [٣٥] المستدرک على الصحيحين ٤ / ٦٠٧.
- [٣٦] العلل الكبير ٢ / ٩٤٢.
- [٣٧] حلية الأولياء ١ / ٦٤.
- [٣٨] تهذيب التهذيب ٤ / ٣٨٢.
- [٣٩] تهذيب التهذيب ٢ / ٤٩٧.
- [٤٠] الإبادة لحكم الوضع على حديث: «ذكر على عليه السلام عبادة»، انظر: صفحة ٩٤ - ٩٨ من نشرة «تراثنا» - العدد ٤٩ لسنة ١٤١٨ هـ.
- [٤١] تهذيب التهذيب ٢ / ٤٦٠.
- [٤٢] الرياض النضرة ٢ / ١٥٩، مصايح السنة ٤ / ١٧٤ ح ٤٧٧٢، النقد الصحيح: ٨٥، مشكاة المصابيح - المطبوع بهامش مرقاة المفاتيح - ٥ / ٥٧١، أسنى المطالب: ٧٠، البداية والنهاية - المجلد الرابع - ٧ / ٣٥٨، فيض القدير ٣ / ٤٦.
- [٤٣] العلل الكبير ٢ / ٩٤٢.
- [٤٤] النقد الصحيح: ٨٣.
- [٤٥] كفاية الطالب: ١١٩.
- [٤٦] سورة النساء ٤: ١١٣.
- [٤٧] فيض القدير فى شرح الجامع الصغير ٣ / ٤٦.
- [٤٨] مصايح السنة ١ / ١١٠.
- [٤٩] أشعة للمعات ٤ / ٦٦٦، نفحات الأزهار ١٠ / ١٩٨ و ٢٦٤.

- [٥٠] ذخائر العقبى: ٧٧.
- [٥١] الرياض النضرة ٢ / ١٥٩.
- [٥٢] سنن الترمذى (الجامع الصحيح) ٥ / ٧٥٨.
- [٥٣] تحفة الأحوذى ١ / ٢٧٥.
- [٥٤] النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصايح: ٨٨.
- [٥٥] شرح صحيح مسلم ١ / ٤٧ و ٤ / ١٤٧.
- [٥٦] النقد الصريح: ١٠٦، هامش «مختصر استدراك الذهبى على مستدرك الحاكم» ٣ / ١٣٨٦.
- [٥٧] العلل - للدارقطنى - ٣ / ٢٤٧ - ٢٤٨.
- [٥٨] شرح صحيح مسلم ٤ / ١٤٦ - ١٤٧.
- [٥٩] اللآلى المصنوعة ١ / ٣٣٤.
- [٦٠] دفع الارتباب عن حديث الباب: ٥٧.
- [٦١] سير أعلام النبلاء ١٧ / ٧٧ - ٧٨ رقم ٤٣.
- [٦٢] الثقات ٦ / ١٦٠.
- [٦٣] تهذيب التهذيب ١ / ٤٨٩ - ٤٩٠.
- [٦٤] الثقات ٤ / ٢٤٥.
- [٦٥] تهذيب التهذيب ٢ / ٢٣٧، تقريب التهذيب ١ / ٢٧٤.
- [٦٦] تهذيب التهذيب ٢ / ٢٤٤، الثقات ٤ / ٢٥١.
- [٦٧] الثقات ٥ / ٦٨.
- [٦٨] الفرقان: ٢٦.
- [٦٩] الموضوعات ١ / ٣٥٠، اللآلى المصنوعة ١ / ٣٢٩.
- [٧٠] الموضوعات ١ / ٣٥٣.
- [٧١] تهذيب الكمال ٢٦ / ٣١٨ - ٣٢٠، تهذيب التهذيب ٥ / ٢٦٤، الثقات ٧ / ٤٢٧.
- [٧٢] فتح الملك العلى: ١٦٠.
- [٧٣] لسان الميزان ٦ / ٥٠٩.
- [٧٤] صحيح البخارى ٨ / ٢٠٤، فتح البارى ٢٣ / ٢٩٠ ح ١١، كتاب المحاربيين من أهل الكفر والردة - باب رجم المحسن. التبيان ١ / ١٦ - ١٧ من المقدمة.
- [٧٥] فتح البارى ١٢ / ١٢١، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٨.
- [٧٦] تهذيب الكمال ١٤ / ٣٤، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٧.
- [٧٧] جامع التحصيل فى أحكام المراسيل: ٣٧.
- [٧٨] جامع التحصيل فى أحكام المراسيل: ٢٨.
- [٧٩] جامع التحصيل فى أحكام المراسيل: ٢٨.
- [٨٠] جامع التحصيل فى أحكام المراسيل: ٣٣.
- [٨١] جامع التحصيل فى أحكام المراسيل: ٩٦.

[٨٢] تاريخ الثقات: ٢٤٤، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٨.

[٨٣] أمالي الطوسي: ٤٣١ ح ٩٦٤.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أُخِيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهاذة هذه المدينة، الذي قد اشتَهَرَ بِشَعْفِهِ بِأَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ (صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عَجَّلَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَجَهُ الشَّرِيفَ)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سَنَةِ ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطقي مصباحها، بل تُتَبَّعُ بِأَقْوَى و أَحْسَنِ مَوْقِفٍ كُلِّ يَوْمٍ.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سَنَةِ ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دامَ عِزُّهُ - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقليين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتي المتبدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامعته ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و...

- منها العدالة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.

- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسه

ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة
المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ "ما بين شارع "بنج رمضان" و"مفتق" وفائى/ "بنايه" القائمية"
تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (=١٤٢٧ الهجرية القمرية)
رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-(٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠٢٢-(٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حدّ التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان
الغائمة

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

